ابراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق

د. علي المشهداني
كلية التربية – ابن رشد
قسم التاريخ

المقدمة: تدلل احداث التاريخ وعبره انه مثلما للفئات والطبقات الاجتماعية في المجتمع دور مهم واساسي في صياغة الحدث التاريخي ، فان للفرد في احيان عديدة دوراً لا يقل اهمية عن ذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان نوري سعيد ارتبط اسمه وتاريخه السياسي ارتباطاً وثيقاً بالعهد الملكي في العراق حتى سقوطه في الرابع عشر من تموز 1958، يمثل واحداً من النماذج في تاريخ العراق المعاصر لتحديد دور الفرد في صياغة الحدث التاريخي وصيرورته، كما مترنيخ اونابليون او لينين فضلا عن ماونيرتونغ والمهاتما غاندي يمثلون هذه النماذج خير تمثيل على دور الفرد في صياغة الحدث التاريخي خلال الفترة الزمنية التي عاشوا وقادوا شعوبهم فيها، بل يمكن القول انه لا يمكن تقليل او تجاوز دورهم مهما حاولنا ان نفعل.

ان ربط الفرد بالحدث ومحاولة تسليط الضوء على التطورات السياسية هو احد الاتجاهات السليمة التي بدأت تشهدها مؤسساتنا العلمية في السنوات الاخيرة، مؤكدة بذلك سلامة وعلمية المدرسة التاريخية العراقية في شق طريقها بثبات وموضوعية واضحتين .

وضمن هذا السياق لم تكن ثورة 14 تموز 1958 حدثاً فجائياً في العراق فقد حضّر وخطط لها طويلاً رجال كثيرون بعضهم ظهر على المسرح بقوة وتناولته رسائل جامعية عديدة ومؤلفات سياسية اخرى . فيما ظلت بعض الشخصيات التي ظهرت فيما بعد على المسرح السياسي لمكانتها السياسية والفكرية في بلورة الفكر المطلوب للنهوض بهذه الثورة بعيدة عن البحث المعمق والتناول الواسع على الرغم من ان هذه الشخصيات كان لها دورها البارز ولم يتحدث عنها بسوء وتكلم عنها الجميع بايجابية عند مرورهم بها.

ويعد ابراهيم كبة واحداً من هذه الشخصيات حيث اثرنا بحثها والكتابة عنها .

يهدف البحث الى دراسة لتلك الشخصية والعوامل التي احاطت بتكوينها الفكري واظهار دورها المتميز في رسم مسيرة العراق الاقتصادية ، تناول البحث نبذة موجزة عن نشأته وعلاقته باسرته فضلاً عن دراسة المرحلة الاولى من حياته واثرها في تكوين شخصيته الفكرية والسياسية . كما تطرق البحث الى دوره في حكومة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم اذ شغل فيها حقيبة الاقتصاد مع ادارة وزارات اخرى بالوكالة حتى استقالته من الحكومة في 15 شباط 1960.

تناولنا في البحث ايضاً اهم منجزاته على الصعيد الوطني ، ولا سيما في مجال النفط والصناعة والاصلاح الزراعي ، كما تمت مناقشة مواقفه واراءه من الوضع السياسي للمرحلة الممتدة من عام 1958 حتى 17 تموز 1968.

ولتحقيق ذلك رجعنا الى المصادر والكتب التي تناولت احداث ثورة 14 تموز 1958 وما قبلها، فضلاً عن الاطلاع على الاضابير الخاصة به منذ تعيينه لاول مرة حتى احالته على التقاعد عام 1977، بهدف الوقوف على اكبر قدر ممكن من المعلومات عن تاريخ حياته ومواقفه الفكرية والسياسية والاقتصادية ، ولا سيما انه يعد واحداً من المفكرين الاقتصاديين الذين نهجوا الفكر الماركسي ودعى الى تطبيق نظرياته الاقتصادية والسياسية في العراق .

اولاً : اسرته ونشأتها العلمية والثقافية

ابراهيم كبة من آل كبة، اسرة عربية من العراق وبيت مجد وادب وتجارة في بغداد، حيث فاز بعضهم بحظ من العلوم العربية والدينية، (1) تنتسب هذه الاسرة الى قبيلة ربيعة، وقطنت دار السلام منذ العهد العباسي، كما ذكر احد الكتب الذي دون في العهد العباسي عن بيوت بغداد وتعدادها، ان آل كبة من ضمن بيوتها .(2)

اما محل سكناهم فكان محلة الهيتاويين الواقعة بين محلة الشيخ سراج ومحلة صبائغ الال، فيما سكن قسم اخر منهم في محافظة النجف، حيث كانوا يتاجرون في الجوخ والحرير.(3)

للاسرة يد بيضاء في تشجيع الحركات العلمية والادبية منذ القرون الماضية، وكانت مواسم افراحهم واتراحهم منتديات تتبارى بها شعراء العراق.(4)
شهدت مساجلات السيد محمد سعيد الحبوبي،(5) مع العالم الكبير الحاج محمد حسن كبة.(6) وملاحم السيد حيدر الحلي التي تشيد بامجاد وبطولات العائلة، منذ القرون الماضية ، بقيت اثارها حتى الوقت الحاضر.
من مشاهير الاسرة الحاج مصطفى كبة المتوفي سنة 1232هجرية.(7) وولده محمد صالح كبة (1784-1870) وهو الجد الاول لابراهيم كبة، الذي كان ورعاً محباً للخير باذلاً جهده في مساعدة المحتاجين، فضلاً عن بناءه للحصون والمعاقل التي بناها للزائرين وقوافل المسافرين بين بغداد وكربلاء والنجف، بغداد الحلة، بغداد وسامراء، والتي لا زال اثارها باقية حتى يومنا هذا مثل خان بلد، وخان المسيب الكبير وخان بني سعد وخان الاسكندرية الكبير وخان النصف.(8)
ومن مشاهير الاسرة ايضاً الشيخ محمد مهدي كبة (1901-1983).(9) احد اقطاب الحركة الوطنية في العراق وزعيم حزب الاستقلال وعضو مجلس السيادة، اثر ثورة 14 تموز 1958، فقد ساهم محمد مهدي كبة الى جانب الشباب في مقاومة الاحتلال البريطاني عندما انتقل من سامراء الى الكاظمية، كونها كانت اهم مراكز الحركة الوطنية لوجود الشيخ محمد مهدي الخالصي.(10)
وكان محمد مهدي كبة هو خال ابراهيم كبة، والذي يعد احد منابع تكوينه الفكري فيما بعد .
مما سبق يمكن استنتاجه ان ابراهيم كبة قد نشأ في خضم عائلة امتازت بحبها ورعايتها للعلم والعلماء، فضلاً عن الثقافة والعلوم الدينية وطالبي الحاجة ، مما هيأ له مناخاً فكرياً وثقافياً جعله متمسكاً بجذوره العربية .

ثانيا : نشأته
ولد ابراهيم ابن الحاج عطوف ابن الحاج محمد ابن جعفر ابن حسن المعروف بكبة في بغداد شهر شباط عام 1919،(11) وهو ينتمي الى عائلة عراقية عربية معروفة.(12) تخرج من المدرسة الابتدائية في بغداد عام 1931، ومن الثانوية المركزية للبنين في بغداد عام 1936.(13) ثم درس

القانون، إذ تخرج من كلية الحقوق العراقية في بغداد بدرجة الشرف الاولى عام 1940-1941.(14)
حصل على الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من جامعة فؤاد الاول عام 1945-1946، ثم حصل على شهادة الدبلوم في القانون العام من جامعة القاهرة عام 46-1947.(15) ثم حصل على دبلوم الدولة للدراسات العليا في القانون العام من جامعة باريس عام 1948-1949، حائز على شهادة الدبلوم الدولي في الاقتصاد السياسي من جامعة مونيليه بدرجة امتياز عام 1950-1951.(16)
انتمى الى نقابة المحاميين العراقية في 13 تشرين الاول 1941 ، ليصبح عضو فاعل فيها.(17)
تعين ابراهيم كبة لاول مرة في مديرية ضريبة الدخل التابعة الى وزارة المالية كمدقق مالي في 4 تشرين الثاني 1941 وبراتب قدره 18 دينار شهرياً.(18) ثم تدرج في العمل الوظيفي ليصبح مخمن في 5 تموز 1943 وبنفس الراتب.(19) تزوج ابراهيم كبة في 25 شباط 1953 من السيدة فضيلة عبد الحميد شعبان واصبح له اربعة اولاد وهم (سلام، سلمى، نسرين، كريم).(20) سكن الكرادة داخل ، الزوية، رقم الدار 15/1/57.(21) وقد اطلق فيما بعد على الشارع الذي سكنه بشارع الوزير احتراماً وتقديراً لمكانته .(22)
وفي 28 نيسان 1953 طلب التعيين في كلية التجارة والاقتصاد ليمارس عمله الاكاديمي ، لطالما كان اقرب واحب الى قلبه براتب قدره (35)دينار شهرياً.(23) وبقي في عمله حتى 26 تموز 1953 اذ قدم استقالته بسبب ضغط الاجهزة السعيدية عليه.(24)

ثالثاً: المرحلة المبكرة من حياة ابراهيم كبة وتاثيرها على اتجاهاته الفكرية والسياسية

تشرب ابراهيم كبة بالحس الوطني وتاثر بافكار بعض زعماء الحركة الوطنية في العراق ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تاثر بجعفر ابو التمن والحزب الوطني العراقي.(25) قبل سفره خارج العراق، مكتسباً منه دور الجماهير كصانعة للتاريخ واهمية الدفاع عن النقابات المهنية ورعاية مصالحها المختلفة ، فضلاً عن اهمية الحياة الحزبية التي كانت قد الغيت

عام 1934 ، الا ان ظروف اندلاع الحرب العالمية الثانية وما رافقها من تحولات سياسية وفكرية ادت الى انتشار المبادئ الفاشية في العالم ، فضلاً عن انتعاش الحركة الديمقراطية العالمية فيما بعد، كانت الفيصل الحاسم في بلورة وانضاج منهج ابراهيم كبة الفكري الاشتراكي الماركسي.(26)

لقد عاصرها بتماس مباشر، منذ مغادرته العراق عام 1947، متنقلاً بين العواصم الاوربية والعربية وبالاخص لندن، باريس ومدريد والقاهرة، مما مكنه من اتقان اللغات (الانكليزية، الفرنسية،والالمانية والاسبانية)، الامر الذي دفعه الى الاطلاع على مؤلفات الفكر اللبرالي والعقلي والمادي.(27)

كانت لمشاركته في عضوية الحلقات العراقية الماركسية في باريس والقاهرة،(28) ولاهمية القضية الفلسطينية ولا سيما بعد وقوع مأساة فلسطين على اثر قرار التقسيم ، وقيام دولة اسرائيل عام 1947-1948 ، لهما اثر بالغ في انضاج فكره ورسم معالم مستقبله السياسي ، مما دفعه فيما بعد الى المحافظة على استقلاله الفكري والسياسي بعيداً عن العمل الحزبي السياسي.(29)

اسهم ابراهيم كبة في تحرير مجلة الثقافة الجديدة والتي تحولت الى لسان حال المثقفين في العراق والتي توقفت عن النشر بعد صدور ثلاثة اعداد منها، نتيجة منع حكومة فاضل االجمالي من مزاولة عملها.(30)

في عام 1954 صدرت قائمة بفصل مجموعة من الاساتذة والمعلمين والطلاب اثناء فترة التمهيد لحلف بغداد، فكان هو على رأس المفصولين ، اذ طاردته السلطات في العمل والسكن انذاك.(31)

كان ابراهيم كبة من رواد حركة انصار السلم التي تاسست في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين والتي عقدت مؤتمرها الاول في 22 تموز 1954 ببغداد.(32) وكان ايضا من نشطاء جهة الاتحاد الوطني ، بل انيطت له شرف تحرير البيان الاول للجبهة.(33)

استوزر ابراهيم كبة في اول حكومة وطنية بعد ثورة 14 تموز 1958، وتولى فيها حقيبة الاقتصاد .(34) إذ بقي فيها حتى 15 شباط 1960 وبراتب قدره 240 دينار شهرياً.(35) كما تولى حقائب وزارية بالوكالة خلال نفس الفترة كالنفط والاصلاح الزراعي.(36) اضافة الى دوره في كسر القطيعة الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية.(37)

كان الحزب الشيوعي العراقي يعتبر ابراهيم كبة اقرب وزير الى فكرهم واتجاههم على الرغم كونه من الماركسيين المستقلين والمؤيدين للشيوعية وان لم يكن شيوعياً.(38)

استمر عمله في الوزارة حتى 15 شباط 1960، حين اصر على تقديم استقالته بعد ان رفضها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لعدة مرات سابقة، ويبدو للاختلاف في وجهات النظر حول تنفيذ البرامج السياسية ولا سيما وزارة الاقتصاد كانت السبب في تقديم الاستقالة .(39) ليتفرغ للعمل الاكاديمي التدريبي والبحثي في جامعتي بغداد والمستنصرية.(40)

اعتقل ابراهيم كبة على اثر انقلاب 8 شباط 1963.(41) وتنقل في معتقلات مركز شرطة المامون ومعسكر الرشيد والموقف المركزي .(42) ومصادرة امواله المنقولة وغير المنقولة .(43)

دافع ابراهيم كبة عن ثورة 14 تموز ومنجزاتها ، ولا سيما الفترة التي شغلها في الوزارة امام المحكمة العسكرية العليا بنفسه محولاً المرافعة الى دراسة موسعة عن الاقتصاد العراقي في فترة ما بعد ثورة 14 تموز 1958، الامر الذي مكنه من تخفيض الحكم من الاعدام الى السجن (10) سنوات مع الاشغال الشاقة ، ثم اطلق سراحه عام 1965 بعفو رئاسي.(44) مما دفعه فيما بعد الى الانشغال بمزاولة مهنة التدريس الجامعي في كلية التجارة والاقتصاد وبتاريخ 3 حزيران 1968، وكتابة العشرات من المؤلفات والابحاث الاقتصادية والسياسية التي حاول فيها تفنيد كل الافتراء والتزييف الذي اصاب ثورة 14 تموز 1958.(45)

حصل ابراهيم كبة على لقب الاستاذية في 27 تشرين الاول 1974 وبراتب قدره (170) دينار شهريا، وهو تتويج لجهده وعمله المتواصل في مجال العلم الاكاديمي البحثي، على الرغم من كل الضغوط التي مورست بحقه من قبل الاجهزة الحكومية للحكومات المتعاقبة لتغيير نهجه وفكره الاقتصادي والسياسي.(46) الامر الذي ادى الى احالته على التقاعد في 28 تشرين الثاني 1977،(47) بسبب محاربة حزب البعث له بعد رفضه اعادة كتابة التاريخ من وجهة النظر القومية والبعثية، وظل متمسكاً وفياً لمبادئه في الفكر المادي الاشتراكي العلمي والماركسي الديمقراطي، وبقي في شيخوخته حبيس الضغوات الدكتاتورية المنهالة عليه من كل حدب وصوب حتى

وفاته.(48) الا انه بقي حاضراً من خلال ارثه الخزين من المؤلفات والترجمات منها لا على سبيل الحصر:(49)

1. ازمة الفكر الاقتصادي في العراق عام 1953.
2. معنى الحرية 1954.
3. الاقطاع في العراق عام 1957.
4. حول بعض المفاهيم الاساسية في الاشتراكية العلمية 1960.
5. البراغماتية والفلسفة العلمية.1960
6. الماركسية والحرية الامبريالية 1960.
7. ما هي الامبريالية 1961.
8. هذا هو طريق 14 تموز 1969.
9. دراسات في تاريخ الاقتصاد 1970.
10. مشاكل الجدل في الرأسمال الماركسي 1979.

فضلا عن العشرات من المقالات في مجلة الثقافة الجديدة والعلوم السياسية والاقتصاد والمثقف العربي.

ومما سبق يمكننا ان نستنتج ان جميع مستلزمات الفكر والعلم توافرت في شخص ابراهيم كبة, كقوة التفكير وفصاحة اللسان والقدرة الخارقة على العمل المتواصل فضلاً عن الثقة بالنفس والجرأة وعدم الانسياق وراء الضغوط الخارجية ومن خلال مؤلفاته ، ترى التنوع في فكره ، فهو درس الفكر والتاريخ والاقتصاد والنقد والنظريات العالمية ، لذلك فهو يبدو في نظر الخواص مرتبطاً بالعلم والفكر، اكثر مما ارتبط بالسياسة .

طرق ابراهيم كبة ابواب العلم في وقت مبكر من حياته ، مما ادى الى تاثره بعدة ايديولوجيات ، ناهيك عن تاثره بعدد من المفكرين الغربيين ، مما اسهم في صقل شخصيته العلمية فيما بعد ، ليصبح من رواد الفكر والعلم في العراق.

رابعاً: ابراهيم كبة ونشاطه السياسي والاقتصادي على الصعيد الوطني بعد ثورة 14 تموز 1958

أ.وزيراً للاقتصاد 1958 حتى شباط 1960

كانت الاحداث السياسية في العراق تاثيرها الواضح على الوضع الاقتصادي خلال فترة العهد الملكي ، مما انعكس على الحياة الاجتماعية ، ولذلك فان الجانب الاقتصادي في العراق قبل ثورة 14 تموز ، اتسم بالتسيب وانعدام التخطيط ، فضلاً عن اصابة الاقتصاد الداخلي الاستغلال والاحتكار في جميع قطاعاته،(50) وتعد سمة التخلف اهم سمات الاقتصاد العراقي ، فكان اقتصاداً بدائياً وحيد الجانب بسبب عدم التوازن في تركيب الهيكل الاقفتصادي ، من غلبة للطابع الزراعي، وبالمقابل ضعف القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي عليه.(51) ونتيجة لهذا الواقع المتخلف، كان احد الاسباب الرئيسة لثورة تموز 1958، والتي دعت في بيانها الاول الى انجاز مجموعة من المهام الوطنية والديمقراطية كالغاء التبعية الاقتصادية وتحديد الثروة النفطية واجراء اصلاح زراعي شامل.

ففي مجال السياسة النفطية ، عدت قيادة الثورة برنامج علمي لانقاذ ثروات الشعب العراقي من هيمنة الشركات الاحتكارية، ومنذ الايام الاولى لثورة 14 تموز ، اذاع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بياناً(52) اعلن فيه ، ان حكومته جادة في مواصلة انتاج النفط وتصديره الى العالم، الامر الذي دفعها ان لا تقطع التزاماتها مع الشركات الاجنبية، ولكن دون المساس بمصلحة واستقلال البلد.(53) كان لهذا البيان ، اثر بالغ في تثبيت الوضع الجديد، مما اتاح للحكومة وبعد اسابيع قليلة من تاريخها ، ان تدخل في مفاوضات مع ممثلي الشركات النفطية في اوائل اب 1958، حول مطالب العراق ، الامر الذي دفع الحكومة انذاك لتشكيل لجنة من كبار موظفي وزارة الاقتصاد لدراسة احكام الامتيازات والمشاكل الناجمة عن تطبيقها، فضلاً عن تحديد نقاط الخلاف بين الطرفين ، ثم رفعت تقريرها الى وزير الاقتصاد ابراهيم كبة.(54)

مما يلفت النظر تاكيد دعوة ابراهيم كبة على تغيير الالية لتعامل مع الشركات بما يضمن احترام العراق لكافة الالتزامات السابقة، مع مراعاة الوضع العالمي ، ولا سيما الدول المجاورة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي.(55) الامر الذي ادى الى تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء، لدراسة امكانية تعديل اتفاقية 1952.(56) على اية حال بدأت المفاوضات بين العراق والشركات في 20 ايار 1958 وتمثلت مناقشة المفاوضات حول زيادة الحكومة من الارباح على النصف واسهام العراق

في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلاً من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتمثيل العراق في ادارتها بحيث يمارس حقه في الاشراف عليها.(57)

استطاعت وزارة الاقتصاد برئاسة ابراهيم كبة ومنذ الاشهر الاولى لها ان تضع خطة دقيقة بغية تحقيق انجازات كبيرة في المجال النفطي ويمكن تلخيصها بالاتي (58):

1. انشاء ادارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الادارة السابقة، مما ادى الى توفير خمسين الف دينار سنوياً للخزينة.
2. طرد الخبراء الاجانب من مصفى الدورة والتعريق الكامل للمصفى ، وقد وفر ذلك للخزينة اكثر من مليون دينار سنوياً.
3. السيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى والغاء وكالات الشركات الاجنبية، مما وفر للخزينة 380 الف دينار خلال 10 اشهر.
4. زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة 1.400.000 طناً الى 2.200.000 طناً سنوياً .

على الرغم من توقف المفاوضات ، والحيلولة دون تنفيذ الخطة الطويلة الامد لتحرير القطاع النفطي من الشركات، الا ان وزارة الاقتصاد برئاسة ابراهيم كبة استطاعت تحقيق الانجازات التالية : (59)

1. استعادة غالبية الاراضي غير المستثمرة وذلك لاستثمارها بشكل مباشر في ادارة الحقول النفطية.
2. استرجاع المياه الاقليمية واخراجها من امتياز شركة نفط البصرة.
3. تسهيل استلام الحصة العينية من النفط الخام وذلك بالتقليل من الاخطار للشركة.
4. مشروع اتفاق لتجهيز المصفى بالنفط الخام بكميات لتصدير المشتقات النفطية .
5. الاتفاق على مشروع لتجهيز الغاز الطبيعي للمشاريع الصناعية الحكومية مجاناً.
6. تعريق الشركات أي طرد الاجانب والسيطرة على سياسة الاستخدام.

7. زيادة انتاج النفط الخام على الحد الادنى المنصوص عليه في الاتفاقية من خلال انشاء مشروع الميناء العميق الذي يوسع تصدير البصرة الى 22 مليون طن سنوياً.

على الرغم من الانجازات التي تحققت في عهده الا انه لم يستطع تنفيذ خطة تحرير النفط بشكل كامل وهو ما كان يحلم ابراهيم كبة به، لاستقالته من منصبه، ويبدو لنا ان تصلب موقفه من الغرب وتقربه من المعسكر الشرقي ولا سيما الاتحاد السوفيتي ، كان وراء تعثر المفاوضات .

اما في مجال القطاع الصناعي ، فقد اتجهت وزارة الاقتصاد الى تطوير هذا القطاع على الرغم من توزع مسؤولية هذا القطاع على عدة وزارات ، كونها تعتبر القطاع الصناعي اداة فاعلة في التطور الاقتصادي ، وهذا ما يؤكده ابراهيم كبة من خلال مؤتمراته ومقالاته الصحفية.(60) الامر الذي دفع الوزارة الى تشجيع رؤوس الاموال الخاصة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين العراق والدول الاخرى لاقامة مشاريع للانتاج الاستهلاكي والاهتمام بالقطاع العام لقيادة القطاع الصناعي، مما يؤهله لقيادة الاقتصاد الوطني، فضلاً عن وضع دراسات رصينة علمية لغرض تخطيط السياسة الصناعية في العراق ، ناهيك عن دعوة الوزارات الى منع التبعية الاقتصادية الاجنبية في هذا المجال ، بمعنى عدم تغلغل الرأسمال الاجنبي تحت غطاء الصناعة الوطنية ، وذلك من خلال التشديد والرقابة على الصناعات المختلفة . (61)

على الرغم من الجهود التي بذلت لوزارة الاقتصاد في هذا المجال ، خلال فترة ترأس ابراهيم كبة لها ، لغرض تطويرها، من خلال تخصيص 38 مليون دينار خلال الخطة المؤقتة للفترة 1959-1961، الا انه امتاز بضعف الصناعات الوطنية بسبب تردي رأس المال الخاص وانكماشه مما انعكس على وضع السوق نحو المشاريع الانتاجية.(62)

يستطيع الباحث ان يرى ان من اهم الانتقادات التي توجه الى السياسة الاقتصادية في العراق، هو فشلها في نشر التصنيع السريع للعراق وميلها الى تخصيص نسبة كبيرة من الايرادات الى البنى التحتية الزراعية.

اسهم ابراهيم كبة اسهاماً فعلياً ومنذ اللحظات الاولى لاستلامه وزارة الاقتصاد، في وضع خطة مبنية على اسس علمية لاعادة التنظيم الاقتصادي ، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، ولذلك فقد اقدمت الحكومة خلال

السنة الاولى من حكمها التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية وثقافية ، مع احدى عشر دولة شيوعية.(63) ثم عقدت الوزارة عدد اخر من الاتفاقيات مع الاقطار الغربية واكثر اقطار اسيا وافريقيا واوربا لغرض زيادة الصادرات العراقية وتنوع اتجاهاتها.(64)

ان من اهم الاتفاقيات التي عقدت مع العراق هي الاتفاقية العراقية – السوفيتية فكلف ابراهيم كبة بترأس الوفد العراقي المتوجه للتفاوض مع الاتحاد السوفيتي،(65) وفعلاً حدث مفاوضات بين الطرفين في موسكو تمخض عنها اتفاقية المساعدة الاقتصادية وهي الاولى في سلسلة الاتفاقيات التي سعى العراق بموجبها للحصول على مساعدة اقتصادية وعسكرية وثقافية، ونص الاتفاق على تعهد الاتحاد السوفيتي بتزويد العراق بقروض تمكنه من شراء معدات ، فضلاً عن تطوير صناعتي التعدين والنقل اضافة الى انشاء صناعة كهربائية وميكانيكية ومعامل للحياكة الوطنية والاغذية ووقع الاتفاق بموسكو في 16 اذار 1959.(66)

ان اغلب الاتفاقيات التي عقدت مع العراق كانت تقوم على مبادئ التكامل والتكافؤ والتنسيق والتحرر الاقتصادي.

اما في مجال الاصلاح الزراعي ، كلف ابراهيم كبة ليشغل منصب وزير الاصلاح الزراعي، والتي أنشأت في 3 ايار 1959 لتذليل الصعوبات التي تواجهها الحكومة.(67) كالتوزيع والانتاج، حيث ان للاصلاح الزراعي اهداف ونتائج بالغة الاهمية كالقضاء على الاقطاع وزيادة الانتاج واقامة نظام تعاوني على اساس الملكية الصغيرة، فضلاً عن السماح لاقامة قطاع خاص متوسط على ان يوجه من قبل الدولة.(68)

لقد تسلم هذه الوزارة بعد مرور اكثر من تسعة اشهر على صدور القانون، واستقال من الوزارة بعد مرور تسعة اشهر فقط.(69) الا انه حقق انجازات عظيمة في هذا المجال ومنذ اليوم الاول لاستلامه المنصب وضع الجهاز الجديد للاصلاح الزراعي على الاسس التالية.(70)

أ. الاستقلال والتحرر الروتيني والمالي في الادارة .

ب. التخطيط على اسس احصائية مدروسة (احداث مديرية التخطيط العامة).

ج. توحيد جميع اجهزة الاصلاح الزراعي في مؤسسة واحدة.

د. التوجيه والنشر (استحداث مديرية خاصة لنشر ايديولوجية الاصلاح).

هـ. احكام الرقابة على اعمال الاصلاح الزراعي عن طريق استحداث دائرة المفتشية العامة في ديوان المؤسسة.

واجهت الوزارة ومنذ البداية صعوبات جمة وخاصة فيما يتعلق بتردي الوضع السياسي العام وانعكاسه على مواجهة الاقطاع والمتنفذين في اجهزة الدولة، فضلاً عن التداخل في اتخاذ القرار لارتباط دوائر اخرى عديدة مثل المالية والشؤون الاجتماعية والتجارة، اضافة الى الاصلاح الزراعي(71). الا ان ابراهيم كبة استطاع وخلال فترة قصيرة ان يحقق انجازات جمة وهي (72):

1. وضع خطة الاستيلاء بهدف القضاء غلى الاقطاع وذلك من خلال تشكيل لجان تضم (34) لجنة، مما ادى الى الاستيلاء على 256 ملاكاً من كبار الاقطاعيين والذي يبلغ مجموع اراضيهم 2.3 مليون دونم حتى تاريخ استقالة ابراهيم كبة من الوزارة اواخر 1959.
2. بعد شهرين فقط من تأسيس الجهاز (الاصلاح الزراعي) وضعت خطة لتوزيع الاراضي، حيث شملت المرحلة الاولى منها توزيع 750.000 دونم اغلبها من الاراضي المستولي عليها البالغة حوالي نصف المليون دونم والباقي من الاراضي الاميرية الصرفة .
3. الدعوة الى تطوير القطاع العام للاصلاح الزراعي ، وذلك من خلال تأسيس المزارع الحكومية ، ضمن اجراء اتفاقيات تجارية مع الاتحاد السوفيتي وتشمل هذه الاتفاقية، ايضاً تاجير المكائن والالات الزراعية.
4. وضع النواة الصالحة للثروة الصناعية في القطاع الزراعي ، من خلال تأسيس معمل للاسمدة الكيمياوية ضمن الاتفاقية العراقية السوفيتية .
5. زيادة الانتاج في القطاع العام، فضلاً عن الاهتمام في وقف تدهور القطاع الخاص مما دفع الوزارة الى اتخاذ اجراءات حقيقية لتحقيق هذا الغرض منها تاجير جميع الاراضي الخاصة لاشراف الاصلاح الزراعي والتي بلغت مساحتها 4.6500711 دونم استفاد منها حوالي 138000فلاحاً، فضلاً عن القيام بتطهير الانهر الصغيرة ضمن اراضي الاصلاح، اضافة الى تقديم الدعم الحكومي للفلاحين من خلال تسليفهم وخصص لهذا الغرض ، اكثر من مليوني دينار من اصل ثلاثة ملايين دينار.(73)

على الرغم من الانجازات التي تحققت في هذا المجال، الا انه لا يخلو من العيوب والهفوات التي ادت بالتالي الى الحيلولة دون النهوض بالقطاع

الزراعي ، وتفعيل قانون الاصلاح الزراعي لخدمة الفلاحين ، وقد اوعز ابراهيم كبة الاسباب الى الكوارث والافات الطبيعية من جهة ، والتدخلات السياسية في الوزارة من جهة اخرى ، مشيراً الى محاولة الاجهزة القاسمية ولا سيما العاملين منهم في مركز الوزارة وفي الارياف ، السيطرة على الاصلاح الزراعي خططاً وتطبيقاً واقامة قواعد سياسية لهم بين الفلاحين من خلال انشاء الجمعيات الفلاحية في القرى والارياف ، ناهيك عن المحاولات المستمرة لاحداث تعديلات رجعية في سياسة قانون الاصلاح الزراعي تحت ضغط الاقطاع والبرجوازية.(74)

ب . اراء ومواقف ابراهيم كبة حول الوضع السياسي في العراق للمدة من 14 تموز 1958 وحتى 17 تموز 1968.

1. النظام السياسي 1958

أن متابعتنا للبنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال فترة الحكم الملكي، يبدو لنا، انه خاضع لنظام شبه اقطاعي ، لذلك فان ثورة تموز 1958 كانت حصيلة تفجير تناقضات ذلك الواقع المرير، مما دفع الثورة ومنذ اليوم الاول الى تغيير هذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصلحة غالبية الشعب من خلال جملة مبادئ ومنها الاحزاب السياسية وحركة الضباط الاحرار.

لقد حاول ابراهيم كبة تقييم العهد القاسمي بايجابياته وسلبياته تقييماً شاملاً وتطبيقياً. فمن الناحية الايجابية ، اشار الى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بالعهد الملكي، ولا سيما الاهداف الوطنية المشتركة للبيان الاول.(75) ففي المجال السياسي، اعلنت الثورة الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية العراقية، وتأليف وزارة ممثلة من جبهة الاتحاد الوطني، فضلاً عن اصدار دستور مؤقت.(76) ناهيك عن الغاء كافة المراسيم السعيدية.(77) اما في المجال الاقتصادي فان الثورة قامت باصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 وانسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية ومحاولة تعريق الشركات النفطية الاجنبية ، من خلال انشاء

ادارة وطنية ، فضلاً عن زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة.(78) اما في المجال الاجتماعي ، فانها اتجهت لاضعاف الطبقة شبه الاقطاعية والطبقة التجارية ولو بشكل نسبي، الا انها قوت الطبقة البرجوازية الوطنية، وكان ذلك منسجماً مع طبيعة السلطة التي اعقبت ثورة 14 تموز 1958.(79)
على الرغم من الايجابيات التي تم ذكرها ، الا ان الجوانب السلبية للحكم الجديد، بدأت تطغي على جميع الجوانب الايجابية، ويمكننا هنا تسليط الضوء على ابرز تلك الحقائق من وجهة نظر ابراهيم كبة(80):

1. عدم وجود مجلس وطني لقيادة الثورة ، لمنع سيطرة الدكتاتورية العسكرية، فضلاً عن عدم وجود أية هيئة قيادية شعبية او حزبية.
2. عدم وجود ظروف ملائمة لاقامة مؤسسات ديمقراطية على الفور ، ادى الى تردي الوضع السياسي ، فيما بعد.
3. عدم وجود انسجام فكري بين المدنيين والعسكريين في الوزارة بسبب اختلاف اتجاهاتهم وميولهم السياسية ، وبالتالي ادى الى انفصال تام في اعمال الوزارة، فتمركزت المناصب الحساسة بيد العسكريين، بسبب تخوفهم من الاخطار التي تهدد امن الثورة ومستقبلها.
4. ومن العيوب الكبيرة التي اشار اليها ابراهيم كبة، هو عبث وجود مجلس السيادة لعدم ممارسته اية سلطة حقيقية واستغلاله احياناً من قبل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم.
5. عدم تمثيل الوزارة لجميع القوى السياسية في البلاد ، مما ادى الى افساح المجال لبعض القوى والفئات الغير مشتركة في الحكم بالسيطرة على الشارع بعيدة عن الرقابة .
6. ان تمثيل الاحزاب السياسية في الوزارة كان متفاوتاً ، فالحزب الوطني الديمقراطي شغل اعضاؤه وزارتين وحزب الاستقلال وزارة واحدة، وحزب البعث شغل منصباً واحداً ، اما الحزب الشيوعي فانه لم يشغل اي منصب وزاري على الرغم من وجوده في جبهة الاتحاد الوطني.
7. كما اشار ابراهيم كبة الى ان من اخطر العيوب في الوضع السياسي الجديد هو عدم نجاح الوزراء العقائديين ولا سيما الحزبيين منهم في وضع منهاج وزاري ملزم للجميع ومبني على نقاط الالتقاء المشتركة بين القوى السياسية في البلاد.

8. كان البعض يعتبر ان عدم مشاركة الحزب الشيوعي في الوزارة كونه ممثل في جبهة الاتحاد الوطني ، وعدم اثارة هذا الموضوع داخل مجلس الوزراء ، بمثابة هدم لجبهة الاتحاد الوطني، ويبدو ان المكاسب والسعي وراء المناصب اخذت تستهويهم اكثر من الجبهة نفسها.(81)

2..انقلابي 8 شباط و18 تشرين الثاني 1963

بعد اصدار محكمة الثورة احكامها ضد ابراهيم كبة بالسجن لمدة (10) سنوات مع الاشغال الشاقة، تم اطلاق سراحه عام 1965 في عفو رئاسي ليعاود ممارسة المهنة المحببة الى قلبه وهي التدريس، فضلاً عن التأليف والترجمة ، الا ان تزييف الحقائق والاحداث في العراق انذاك دفعه في ايلول عام 1966 ان يرفع هو ومجموعة من رفاقه.(82) مذكرة الى ناجي طالب رئيس الوزراء ذاكراً فيها حقيقة مهمة هي ان المسألة الاساسية في قيام 14 تموز 1958 هو دك النظام الملكي وازالة قشرته السياسية والتي تمحورت حول المسألة الاجتماعية ، اي مسألة الثورة الاجتماعية، بعد ان كان المحور قبل تموز يدور حول المسألة الوطنية.(83)

ان انبعاث الفكر الرجعي في العراق انذاك يوعزه ابراهيم كبة انه يعود لاسباب فكرية خالصة تتصل بتشبثه بحجج جديدة، بل هو يعود في الاساس الى دوره القديم – الجديد كسلاح من اهم اسلحة الردة التي بدات تظهر منذ السنوات الاخيرة لحكم عبد الكريم قاسم، وبلغت ذروتها خلال انقلابي شباط وتشرين.(84) وذلك لاسباب موضوعية كثيرة اهمها لا على سبيل الحصر، تغيير المواقع الطبقية بعد تموز، قيادة البرجوازية وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة لحركة الردة، وتطلعها للسيطرة السياسية المطلقة واعتمادها على جبهة رجعية واسعة تضم اليمين الرجعي القديم (الاقطاع والبرجوازية الكبيرة) والوسط الرجعي الجديد (البرجوازية الوسطى) ، وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة المتقنعة بالقومية.(85)

يعتقد ابراهيم كبة ان الموضوعات التي يتناولها هذا الفكر والقائمين عليه، يشمل كل الموضوعات المتصلة بالصراع الطبقي من قريب او بعيد، تشمل الماضي والحاضر والمستقبل، الوضع الداخلي والعربي والدولي، المسائل النظرية والتطبيقية من خلال حملة المسخ والتشويه لتاريخ العراق السياسي.(86)ولا سيما ثورة تموز 1958 لتجريدها من اية اهداف مرسومة

، كالتحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية ووضع الاسس المادية للتحول الاجتماعي ، كما عبرت عنها وثائق الثورة وبيانات جبهة الاتحاد الوطني ، ناسباً اليها اهداف وهمية ، كأقامة النظام الاشتراكي فوراً.(87)

3.انقلاب 17 تموز 1968

بعد ايام قلائل من انقلاب 17 تموز 1968، كان لابراهيم كبة مجموعة من الاراء والمواقف ازاء هذا الحدث السياسي، تجسد بكتاباته ومقالاته في الصحف انذاك.

عدّ ابراهيم كبة ان ازمة الحكم في العراق ازمة مزمنة ، لازمت نظام الحكم فيه منذ تأسييس ما يسمى بالحكم (الوطني) في العراق ، بعد اعقاب الحرب العالمية الاولى، وان هذه الازمة تطورت مع تطور العلاقات الاجتماعية ، ولا سيما بعد ثورة 14 تموز 1958.(88)

فليس صدفة اذ اشار ابراهيم كبة، الى ذلك بالقول : " لا يمكن ان يكتسب الانقلاب العسكري الجديد اية شرعية من مجرد نجاحه في السيطرة على مقاليد السلطة ، شأنه في ذلك شأن اي تغيير في الحكم يأتي عن طريق الانتخابات العامة، ان المصدر الوحيد الذي يمكن ان يضفي الشرعية على الحكم الجديد هو اضطلاعه بالمهام التي تتناسب وطبيعة المرحلة ، كبداية لزرع الثقة بين الحكومة والشعب، كونه يمثل الشرعية والمالك الوحيد للسيادة " .(89)

ويمكننا تلخيص هذه المهام بالآتي(90):

1. ازالة الاوضاع الاستثنائية والغاء جميع القوانيين والنصوص والمراسيم والاجراءات المتعارضة مع المبادئ الدستورية العامة، مع الغاء المحاكم الاستثنائية .
2. اصدار عفو عام عن جميع المحكومين السياسيين ، واطلاق سراح جميع المحتجزين لاسباب سياسية.
3. الغاء اوامر العزل والفصل والاحالة علىالتقاعد لاسباب سياسية.
4. اعادة جميع المغتربين والمبعدين خارج العراق لاسباب سياسية واعادة ممتلكاتهم اليهم مع ارجاعهم لوظائفهم.
5. الاعتراف المطلق بحقوق القومية الكردية على اساس الحكم الذاتي ضمن وحدة تراب العراق.

6. اطلاق الحريات العامة على اختلاف انواعها لجميع القوى السياسية والاجتماعية بما في ذلك حرية الاجتماع والتنظيم الحزبي والنقابي الى جانب حرية الفكر.
7. فتح حوار حر مع جميع الاحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية التقدمية دون استثناء وذلك لبلورة منهاج مشترك يكون اساساً لتاليف (حكومة ائتلافية مؤقتة) تحدد مهامها اساساً باصدار دستور مؤقت وفق مبادئ الديمقراطية وتشريع قانون الانتخابات والاشراف على الانتخابات العامة للمجلسين التأسيسي والوطني ، الذي تنبثق عنه (حكومة الاتحاد التقدمي) على اساس التمثيل النسبي.

والخلاصة، ان الحكام ان ارادو حقاً تحقيق وعودهم الاخيرة للشعب والاستفادة من عبر التاريخ القريب والخروج من دوامة الانقلابات العسكرية المدمرة وتجنب الطريق المسدود تاريخياً فما عليهم الا الاخذ بفكرة المراحل الثلاث وهي مرحلة الحكم الانقلابي الحالي ومرحلة الحكومة المؤقتة ، ثم مرحلة حكومة الاتحاد التقدمي.(91)ولذلك فعليهم وعلى الفور المباشرة باداء مهام المرحلة الاولى وذلك باطلاق الحريات الديمقراطية وعلى رأسها حرية النشاط الحزبي للقوى السياسية الفعالة في المجتمع ، والاقلاع نهائياً عن مفهوم الحزب الواحد او الحزب القائد، والتخلي عن اسطورة الوصاية على الجماهير، او الانفتاح الصوري على بعض القوى الاخرى وذلك تمهيداً لعقد حوار مفتوح مع جميع القوى المعادية للاستعمار والاقطاع والاستقلال ، لصياغة منهاج مشترك عام يكون اساساً لتأليف (جهة اتحاد تقدمي)، تنبثق عنها الانتخابات العامة وتتصدى لحل المشاكل الاساسية للبلاد ، وتقود عملية التطور الاجتماعي والسياسي.(92)

ويبدو لنا من خلال ما تم ذكره ان ابراهيم كبة من الشخصيات القلائل التي وجدت في وقتنا هذا ، فهو حريص على قول الحق دون وجل ولا محاباة لا يسعى الى تحقيق المكاسب والمناصب السياسية بقدر سعيه لخدمة العراق وايصاله الى بر الامان، فهو بحق شخصية ذات فكر متميز وابداع ناصع وحس وطني، يفتخر به العراق في كل المراحل سواء في الماضي القريب او الحاضر او المستقبل.

الخاتمة

كل ما ورد في هذا البحث يبين بصورة لا لبس فيها ان ابراهيم كبة كان وجهاً من ابرز وجوه الفكر الوطني العراقي، اذ اتسم بقدر عال من الوضوح والثبات والجراة وبصفات اخرى مكنته من تقديم افضل ما لديه لخدمة الشعب والوطن طيلة حياته ولا سيما المرحلة التي استوزر فيها، والتي تعد من المراحل التاريخية الصعبة ، بسبب تشابك الاحداث السياسية وتعقدها، فضلاً عن تطور الصراعات بين ابرز قادة السياسة في حينها.

ان ابراهيم كبة كان احد ابرز الشخصيات الاقتصادية في العراق ذلك من خلال العشرات من مؤلفاته التي تنصب في مجال النظريات الاقتصادية ، فضلاً عن تحقيق العديد من الانجازات الاقتصادية ولا سيما في مجال الاصلاح الزراعي، اذ نجح في تحطيم القوة السياسية والاقتصادية للشيوخ والاقطاعيين الكبار.

لقد حاول ابراهيم كبة معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي تهم الشعب العراقي ومنها قضية النفط اذ اصر على رفع شعار تأميمها منذ عام 1952 ، وكان موقف كبة من الثروة النفطية منطلقاً من موقفه ازاء الشركات الاجنبية وتلاعبها بمقدرات الشعب العراقي واستغلالها اياه اذ رأى الوقوف بوجهها واجباً وطنياً ثابتاً لا مزايدة فيه.

كان ابراهيم كبة متمسكاً بافكاره الماركسية مخلصاً لها مناضلاً من اجلها ، مما ادى به الدخول الى السجن والحكم عليه لعدة سنوات وعلى الرغم من كل ذلك بقي مخلصاً لوطنه سائراً في طريقه لمعارضة الانظمة التي تلت ثورة 14 تموز 1958.

واخيراً ترك ابراهيم كبة من بعده تراثاً مرموقاً يجمع بين الفكر والسياسة والاقتصاد متوزعاً بين الكتب والمقالات في الصحف والبحوث لتكون مناراً يعتليها زواد العلم والمثقفين .

الهوامش

1. محمد حرز الدين، معارف من الرجال في ترجمة العلماء والادباء، ج1، النجف، 1964، ص.2040
2. ابراهيم الدوري، البغداديون، اخبارهم ومجالسهم، بغداد، 1958،ص.214
3. حامد قاسم الجبوري، محمد مهدي كبة حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، بغداد، 1977، ص.16
4. حامد قاسم الجبوري ، المصدر السابق،ص.11
5. رجل دين وشاعر ينتمي نسبه للامام الحسين بن علي، قاد مجموعة من المجاهدين لمقاومة الاحتلال البريطاني عام 1915 في معركة الشعيبة، توفي عام 1916 وكان لوفاته صدى واسع لدى العراقيين؛ حيدر الحلي، العقد المفصل، ج2، بغداد، 1973،ص.205
6. وهو والد محمد مهدي كبة ، من اسرة عربية كريمة ادخل الى (الكتاتيب) ليقرا القرآن الكريم، حيث تعلم على طريقة اهل ذلك العصر، ونشا في بغداد نشاة سياسية مترفة وقرا الشيء الكثير من كتب الادب وقرض الشعر، توفي عام 1918 ودفن في مقبرة الحق الازرق ، بعد ان خلف ارثاً ثقافياً ودينياً شكل احدى محاور نهضة العراق الادبية والعلمية في القرن التاسع عشر للمزيد ينظر : محمد مهدي البصير، نهضة العراق الادبية في القرن التاسع عشر ، بغداد، 1946، ص285؛ عبد الرزاق الهلالي، شعراء من العراق ، محمد حسن كبة ، مجلة الاديب ، تشرين الاول، 1973.
7. وهو مصطفى بن درويش بن جعفر بن علي بن معروف الربيعي المعروف بـ(كبة)، للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، بغداد، 1995، ص.196

8. محمد مهدي كبة، مذكرات في صميم الاحداث، 1918 – 1958، بيروت ، 1965، ص.9

9. وهومحمد مهدي بن الشسيخ محمد حسن بن محمد صالح بن مصطفى بن درويش بن جعفر بن علي بن معروف الربيعي، ولد في سامراء عام 1900، تلمذ على يد مجموعة من الاساتذة لدراسة بعض المواد المتعلقة بالعلوم الدينية واللغة الدينية.

10. عميد اسرة الخالصي، كان له دور في مقاومة الغزو البريطاني للعراق، اصبحت مدرسته وبيته في الكاظمية مزاراً ومركزاً لمختلف الفئات السياسية والوطنية، اعتقل عام 1933 ونفي الى الحجاز ، للمزيد ينظر : لواء الاستقلال 27 حزيران 1923.

11. الاضبارة الخاصة بابراهيم كبة ، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، المرقمة 132/.699

12. سنان صادق حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق(1958-1963)، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، بغداد، 2005، ص.97

13. الاضبارة الخاصة بابراهيم كبة ، المصدر السابق؛ حنا بطاطو، العراق(الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار)، ت : عفيف الرزاز، ك 2، ط1، بيروت ، 1992، ص121، .125

14. وزارة المعارف العراقية ، مديرية الشؤون الفنية، مديرية البعثات، العدد 13727، 1953/4/14، رقم الملف .1558

15. الاضبارة الخاصة بابراهيم كبة، كلية الادارة والاقتصاد، المرقمة ج/3، ص/139-1588؛ أ. د. نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2، ط1، بغداد، 2001، ص.33

16. وزارة المعارف العراقية، مديرية الشؤون الفنية، المصدر السابق.

17. حسب كتاب نقابة المحامين رقم 177 في 1953/4/15 الموجود في اضبارة ابراهيم كبة المرقمة 1588 في كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد.

18. كتاب وزارة المالية، شعبة الخدمات والملاك والذاتية، بموجب الامر الوزاري رقم 125 العدد 18144 في 23 تشرين الثاني 1941، والموجود في الاضبارة الخاصة له المرقمة 1588 في كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.

19. المصدر نفسه.

20. ولد سلام في 27 كانون الاول 1954 وسلمى في 22 كانون الثاني 1956 ونسرين في 23 نيسان 1957 اما كريم في ايلول 1958 للمزيد ينظر: الاضبارة الخاصة بابراهيم كبة المرقمة (10) / ش/ م استمارة بيان الزوجة وعدد الاولاد والموجودة في كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد؛ ينظر وزارة المالية ، التقاعد العامة ، رقم ص . د/14 م في 19 /1954/4 الموجود في الاضبارة الخاصة به المرقمة 10/ ش / م.

21. الاضبارة الخاصة بابراهيم كبة المرقمة 699/132 – 185 كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد .

.22 ورد اسم الشارع في كتاب دائرة الدراسات والبحث العلمي في وزارة التعليم العالي رقم 3592/172 في 1978./1/17.

.23 وزارة المعارف ، مميزية الامر، الذاتية، بموجب الامر الوزاري المرقم 352 في 1953/4/21 رقم الملف .864

24. وزارة المعارف ، مديرية الامور الذاتية ، بموجب الامر الوزاري 1953/7/26، العدد 25033 الموجود في الاضبارة المرقمة .1855

25. وهو من الشخصيات الوطنية البارزة في العراق ساهمت في تشكيل جمعية ، حرس الاستقلال العراقية، لمواجهة الاحتلال البريطاني ، فضلاً عن دوره في تأسيس الحزب الوطني العراقي عام .1922

.26 بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ت: عبد المجيد حسيب، ج1، ط1، الدار العربية ، بيروت ، 1989،ص.336

.27 مقابلة شخصية مع الدكتور تقي العاني رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة المستنصرية في يوم الاربعاء المصادف 2006/5/3 الساعة العاشرة صباحاً ، اذ كان من المعاصرين لابراهيم كية.

.28 مجلة الثقافة الجديدة، العدد 4 تموز .1969

29. سلام ابراهيم، الوقفة الشامخة في محاكمة الجلادين، مركز دراسات الماركسية واليسار: www,rezqar, com/debat/show, art,asb.

30. مجلة الثقافة الجديدة ، المصدر السابق.

.31 كتاب وزارة الداخلية المرقم س /2638 المؤرخ في 1954/8/30 ذي العدد 1859 في 1954/9/18 ، والموجود في الاضبارة الخاصة رقم الملف 1588 في كلية الادارة والاقتصاد.

32. جريدة الزمان، العدد، 2691 في 17 تموز 1958.
33. تضم مجموعة من الاحزاب والتيارات السياسية كحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث والحزب الوطني الديمقراطي وبعض المستقلين ، اصدرت بيانها الاول في 9 اذار 1957 وتدعو فيه الى اطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية وتنحية نوري السعيد من منصبه وحل المجلس النيابي للمزيد ينظر: هادي رشيد الجاوشلي، مشاكل العراق الداخلية مع الايام ، بغداد، 1967، ص7؛ علي محمد النوري، جبهة الاتحاد الوطني منطلق هام لتطور الحركة الوطنية في العراق ، مقالة منشورة في مجلة الثقافة الجريدة، ع 97، اذار ، 1976.
34. المرسوم الجمهوري موجود في الاضبارة الخاصة رقم الملف 185-699/132 والموجودة في كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد.
35. وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، رقم الملف 1855.
36. كتاب مجلس الوزراء ذي العدد 16662 في 1959/7/27 والموجود في الاضبارة الخاصة به المرقمة 10/ ش/م في كلية الادارة والاقتصاد.
37. اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز ، بغداد ، ص316؛ ثورة 14 تموز في عامها السادس ، بغداد ،1964.
38. نوري العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الاول، ج1، ط1، المطبعة العربية، بغداد، ص36.
39. ذكر ابراهيم كبة اثناء دفاعه عن نفسه امام المحكمة العسكرية ، ان سبب استقالته التي تعود الى قناعته بتدخل الاجهزة القاسمية في اختصاصاتي الوزارية ومحاولاتها لاحداث تعديلات في سياسته وقانون الاصلاح الزراعي ، تحت ضغط الاقطاع والبرجوازية ، مما يؤكد عدم اصلاح النظام القاسمي بالطرق الدستورية المعروفة، للمزيد ينظر: قرار المرسوم الجمهوري رقم 11والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في 25 شباط 1960 ؛ ابراهيم كبة ، هذا هو طريق 14 تموز ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1969، ص31.
40. امير الحلو،ابراهيم كبة صاحب فكر ثابت ورحيل صامت ، جريدة المدى في 265./2/13

41. كتاب وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ذي العدد 3174 في 12 /1963/3، الموجود في الاضبارة المرقمة 1588 في كلية الادارة والاقتصاد .
42. كتاب وزارة الدفاع ، العدد ط ق 897/13/3 في 1963/4/11 والموجود في الاضبارة الخاصة المرقمة 1588 في كلية الادارة والاقتصاد.
43. بموجب كتاب مقر الحاكم العسكري العام المؤرخ في 1963/2/29 والمبلغ بكتاب من وزارة المالية المرقم س 67 والمؤرخ في 1963/2/10 رقم الملف 65/41 في 1963/10/9 والموجود في الاضبارة الخاصة المرقمة م 1588.
44. ابراهيم كبة ، هذا هو طريق 14 تموز ، المصدر السابق.
45. جامعة بغداد ، الذاتية رقم 1849 المؤرخ في 1968/6/3، والموجود في الاضبارة الخاصة المرقمة أ /1588 في كلية الادارة والاقتصاد .
46. كتاب جامعة بغداد، مديرية شؤون الهيئة التدريسية رقم الملف 15775 والموجود في الاضبارة الخاصة له ، المرقمة 10/ش م في كلية الادارة والاقتصاد.
47. وزارة المالية ، مديرية التقاعد العامة ، رقم 77553 في 1977/6/25 الموجود في الاضبارة الخاصة له والمرقمة م 1588 في كلية الادارة والاقتصاد.
48. توفي في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الثلاثاء 2004/10/26 في داره الواقع في الكرادة داخل / الزوية / شارع الوزير محلة 57 ز1د 15.
49. مجلة الثقافة الجديدة ، ع 81، ايار / 1976.
50. محمد كاظم علي، الوزارة في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي 1958-1963، اليقظة العربية، بغداد، 1989، ص106.
51. فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ، ط8، دار الطليعة ، بيروت ،1977،ص85.
52. ينظر نص البيان في موسوعة عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ط1، المؤسسة العربية ، بيروت ، 1974، ص700.
53. منشورات المؤسسة الثقافية العمالية، النفط ، دار الحرية، بغداد، 1968، ص30-31.

54. مجلة النفط والعالم، ع 45، حزيران ، 1977.
55. مجلة الاقتصاد ، اذار ، 1964.
56. ضمت اللجنة من رئاسة عبد الكريم قاسم وعضوية العقيد الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية ومحمد حديد وزير المالية ، ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد كذلك وزير الاقتصاد ابراهيم كبة ، للمزيد ينظر: عبد الله اسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية (952-1968)، لندن، 1989؛ مفردات مجلس الوزراء يوم 14 اب 1958.
57. احمد ساجر الدليمي، نفط العراق دراسة تاريخية 1963-1968، كلية التربية ، بغداد، 1997، ص19؛ ينظر عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1966، ص ر7-8.
58. ابراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، المصدر السابق، ص 43-44 ؛ للمزيد ينظر: عبد الكريم قاسم ، اهداف الثورة في الخطاب الذي القاه في المؤتمر الصحفي في 2 كانون الاول 1959، وزارة الارشاد ، بغداد، 1959، ص45-46.
59. ليث عبد الحسن، ثورة 14 تموز في العراق، دار الرشيد ، بغداد، 1981،ص65؛ ابراهيم كبة ، المصدر السابق، ص44-45؛ جيراسيمون، النفط العراقي، موسكو ، 1969.
60. محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص126؛ صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، مطبعة النجوم ، بغداد، 1968،ص.327
61. شاخبازيان، رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في العراق 1958-1968 ، ت : يوسف سلمان ، دار دمشق، د. ت ، ص20، 22؛ مجلة العمال ، ع 1367، 1975.
62. محمود حبيب، اقتصاديات العراق، البصرة، 1969،ص.180
63. وهي يوغسلافيا وروسيا والمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا وهنغاريا وكوريا الشمالية وفيتنام وبلغاريا والبانيا والصين الشعبية ؛ للمزيد ينظر: بينروز ، ج1، المصدر السابق، ص.405
64. اداميشين واخرون، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، دار التقدم ، موسكو، ج2، 1975، ص.398

65. أ . د. نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الاول (1958-1968) ج4، ط1، بغداد، 2001،ص.97
66. عبد المناف شكر، العلاقات العراقية السوفيتية(1944-8 شباط 1963)، بغداد، 1980،ص88-.92
67. الوقائع العراقية، 4 ايار 1959 كذلك وزارة الاصلاح الزراعي ، تقرير حول الاصلاح الزراعي في اعوامه الثلاثة ، بغداد، .1962
68. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط1، الدار المتحدة ، بيروت ، 1974، ص213؛ دورين ورنر، الاصلاح الزراعي بين المبدا والتطبيق،ط1، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص.101
69. صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 في ايلول 1958 وكانت استقالته في شباط .1960
70. ابراهيم كبة، حول ثورة 14 تموز 1958، مجلة المثقف، المصدر السابق.
71. حسن الخطيب، الاقطاع وقانون الاصلاح الزراعي، بغداد، 1959، ص.4
72. ابراهيم كبة، مسائل الاصلاح الزراعي ، جريدة اتحاد الشعب، 9 شباط 1959؛ سعد محمد عثمان، الاسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق، دار الرشيد ، بغداد، 1981، ص115-.116
73. ابراهيم كبة ، هذا طريق 14 تموز ، المصدر السابق؛ تقرير وزارة الاعلام، المصدر السابق.
74. بينروز، ج1، المصدر السابق، ص387؛ ينظر أ. د. نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2، المصدر السابق، ص.266
75. ابراهيم كبة، حول ثورة 14 تموز 1958، مجلة المثقف، ع 6، شباط ، بغداد، .1962
76. صبيح علي غالب، قصة ثورة 14 تموز والضباط الاحرار، الجاحظ، بغداد، 1971، ص.69
77. ابراهيم كبة، هذا طريق 14 تموز، المصدر السابق؛ الوقائع العراقية، ع 1، 23 تموز .1958

78. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، دار الطليعة ، بيروت، 1966،ص245-246.
79. هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، بغداد ، 1977، ص129.
80. ابراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، المصدر السابق، ص16.
81. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق،المصدر السابق، ص265؛ ابراهيم كبة ، حول ثورة 14 تموز، المصدر السابق.
82. ابراهيم كبة، محمد سلمان حسن، مصطفى علي وعبد الوهاب محمود؛ للمزيد ينظر: مجلة دراسات عربية، اكتوبر ، 1966؛ جريدة البلد، ع 3 نيسان ، 1967.
83. مركز دراسات وابحاث الماركسية واليسار، اراء ابراهيم كبة حول الفكر الرجعي في العراق : sota l iraq. Com .iraqi press. Com. Htm.
84. مجلة دراسات عربية، المصدر السابق.
85. المصدر نفسه.
86. المصدر نفسه.
87. المصدر نفسه.
88. محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق ، بغداد، 1981؛ خلدون الحصري، مقدمة في تاريخ العراق الحديث، دراسات عربية، نيسان ، 1967.
89. ابراهيم كبة، من اجل حل سلمي لازمة الحكم في العراق(نصيحة للحكام الجدد)، مقالة قدمت الى جريدة التآخي بتاريخ 1968/8/3، بعد ايام قلائل من انقلاب 17 تموز ، الا ان الصحيفة لم تنشرها في حينها لدوافع امنية، ولكنها نشرت بعد سقوط النظام بتاريخ 2005/10/19 على موقع في الانترنيت وهو http//www, a-nnas. Com /aricle/ kubba/ index.
90. المصدر نفسه.
91. المصدر نفسه.
92. المصدر نفسه.